

بحث بعنوان

## العدالة الاجتماعية كمتغير في التخطيط الاجتماعي

الباحثة

شيماء السيد محمود

دائرة دكتوراه بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

## العدالة الاجتماعية كمتغير في التخطيط الاجتماعي

### ملخص الدراسة:

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ محطة أساسية في عملية التنمية الشاملة وقد ركزت الاستراتيجية على تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك للحد من الفجوات بين طبقات المجتمع والحد من التفريق بين المواطنين سواء بسبب الدين أو النوع أو السن أو غيره وضمان حصول الأفراد على جميع حقوقهم دون تمييز.

وفي هذا المقال سوف يتم عرض العدالة الاجتماعية من عدة محاور من أهمها (أهمية و أهداف العدالة الاجتماعية وركائزها واسبس واليات تحقيق العدالة الاجتماعية ومراحل التخطيط لتحقيق العدالة .

### الكلمات المفتاحية:

العدالة الاجتماعية؛ التنمية الاجتماعية؛ الفقر.

## Social justice as a variable in Social Planning

### Abstract:

The 2030 Social Development Strategy represents a basic step in comprehensive development. The strategy focused on achieving social justice, eliminating the gaps between the classes of society, and eliminating the distinction between the two, whether due to religion, gender, age, or anything else, to enable individuals to enjoy all their rights without discrimination.

In this article, I will address social justice from several axes, the most important of which are the importance and goals of social justice, its pillars, and the foundations and mechanisms for achieving social justice.

### key words:

Social justice, social development, poverty

## مقدمة:

العدالة هي المحور الأساسي في الإسلام وهي الغاية المنشودة من جميع الرسالات السماوية ولأجلها أرسل الله تعالى الأنبياء لتحقيقها (جلال، ٢٠١٨، ص ٨٥).

وإذا دققنا النظر في القرآن الكريم وجدناه يدور حول محور واحد هو العدل حيث تكررت مادة العدالة بمشتقاتها ما يقرب من ثلاثين مرة في القرآن الكريم، ويشير هذا التكرار إلى عناية التنزيل المجيد بالحديث عن العدل (أبو العز، ٢٠١٢، ص ٤٢٧).

وتعتبر العدالة الاجتماعية مطلب رئيسي لكافة الشعوب تسعى لتحقيقه للحد من الفجوات بين طبقات المجتمع والحد من التفريق بين المواطنين سواء بسبب الدين أو الجنس أو النوع أو السن أو الثقافة أو غيره، وفي مصر مازال غياب عناصر ومقومات العدالة الاجتماعية حاضرًا في المجتمع المصري حيث أكدت مؤشرات الجهات الرقابية الوطنية والمؤسسات الدولية تفاقم الفساد في البلاد وانتشار الفقر وزيادة البطالة وأزمة الإسكان وعدم تكافؤ الفرص في التوظيف وغيرها من الخدمات الأساسية (مركز هردو، ٢٠١٦، ص ٥).

لذلك ظهر مطلب العدالة الاجتماعية بشدة في الشعارات التي رفعتها الطلائع الثورية والجموع الشعبية التي لبث نداءها وشاركت في الثورة المصرية التي اندلعت ٢٥ يناير ٢٠١١ مطالبة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية (العيسوي، ٢٠١٤، ص ٧٤).

### أولاً: مفاهيم مرتبطة بالعدالة الاجتماعية:

يعرف قاموس العمل الاجتماعي العدالة الاجتماعية بأنها "حالة مثالية يتمتع فيها جميع أفراد المجتمع بالحقوق والحماية والفرص والالتزامات والمزايا الاجتماعية. (Turner, 2005, p370) وهناك مفاهيم مرتبطة بالعدالة الاجتماعية نذكر منها :

- الاستحقاق: هو مصطلح يعكس كل ما يتحصل عليه الفرد من دخل مقابل ما يبذله من أداء.
  - المساواة وهو مصطلح اجتماعي يغلب عليه المثالية ويعكس قدرة المجتمع على تلبية احتياجات أعضائه بالمساواة بينهم (هاشم، ٢٠١٨، ص ١٣).
- التعريف الإجرائي للعدالة الاجتماعية:

اتفقت الباحثة مع تعريف فرنسيس تورنر كتعريف إجرائي للعدالة بأنها حالة مثالية يتمتع فيها جميع أفراد المجتمع بالحقوق والحماية وتكافؤ الفرص والمساواة في الحصول على خدمات الحماية والأمان التي توفرها الدولة.

وتتحدد مؤشرات قياس مستوى العدالة الاجتماعية في النقاط الآتية:

- تكافؤ الفرص.
- العدالة في توزيع الدخول.
- العدالة في توزيع الخدمات.
- المساواة في الحقوق.
- المساواة في الواجبات.

**ثانياً: أهمية العدالة الاجتماعية:**

تكمن أهمية العدالة الاجتماعية في الاطمئنان النفسي والثقة بعدم وجود اعتداء على مال أو نفس أو عرض ومن ثم تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع للوصول به إلى الاستقرار وانخفاض نوبات التطرف والعنف الديني والسياسي والقومي (الصادق، ٢٠٢٠، ص ٩٥). وتمكين الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً من الحصول على القسمة العادلة من ثمار التنمية بما يحقق التوازن بين أبناء المجتمع ومن ثم الاستقرار الاجتماعي (يوسف، ٢٠١٦، ص ٥٧).

**ثالثاً: أهداف العدالة الاجتماعية:**

يمكن تقسيم الهدف الرئيسي للعدالة الاجتماعية إلى عدة أقسام (على، ٢٠٢١، ص ١٢٥)

- ١- إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه بحيث يشتمل التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والقيم التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في المجتمع.
- ٢- معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير.
- ٣- إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (تعليم صحة إسكان ثقافة).

**رابعاً: ركائز العدالة الاجتماعية:**

تتمثل ركائز العدالة الاجتماعية في النقاط التالية (عبد العال، ٢٠١٤، ص ٦):

١. الحرية: فالشعب الذي لا يملك قوته لا يملك حريته فلا حرية مع الفقر ولا عدالة اجتماعية في غياب الديمقراطية.
٢. الديمقراطية: لا تجتمع العدالة الاجتماعية مع الديكتاتورية فمعها ينتشر الفساد وينتشر في كافة المجالات.
٣. الخير: خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وخلق معه الخير والشر معاً ولا شك أن ثقافة الشعوب وانتشار التسامح الديني والأخلاقيات الحميدة يسهم في تحقيق العدالة.

٤. التنمية: رفع مستوى المعيشة في المجتمع المحور الأساسي للعدالة الاجتماعية.
٥. التوازن: يحتاج تحقيق العدالة إلى تحقيق التوازن في السلطة والتوازن بين الأجور والأداء والأسعار.
- خامساً: خصائص العدالة الاجتماعية:**

- إن العدالة الاجتماعية هي الفكرة العامة التي تصلح أن تكون أساسية لمجموع المبادئ القانونية، هذه المبادئ التي تتميز بجملة من الخصائص منها (عبد الله، ٢٠١٦، ص ١٢٧)
١. العمومية: أي أن هذه المبادئ تعم جميع البشر دون استثناء.
  ٢. أنها مبادئ اجتماعية: لأنها تعبير عن الشعور بالمساواة، والمساواة مبدأ من مبادئ التنظيم الاجتماعي والذي يهدف إلى رسم العلاقات بين الأشخاص في المجتمع.
  ٣. أنها تصدر عن مثل أعلى يهدف إلى خير الإنسانية وصلاح المجتمع بما يملئ على المشرع في تشريعه من لزوم توخي الإنصاف فيما يضع من حلول.
  ٤. أنها مبادئ ملزمة لاقتربها بجزء يوقع عند مخالفتها، غير أن هذا الجزء ليس من طبيعة واحدة، وإنما يختلف بتفاوت دورها في الحياة القانونية.

**سادساً: مبادئ العدالة الاجتماعية:**

- تتركز مبادئ العدالة الاجتماعية في نوعين من الحقائق هما (حمدي، ٢٠١٠، ص ٣٦٦٩)
- حقائق معنوية: تتعلق بقيمة وكرامة الإنسان وحقه في حياة كريمة.
  - حقائق مادية: تتعلق بحماية الإنسان وإشباع حاجاته من خلال توفير ضروريات الحياة. كما تقوم العدالة الاجتماعية على مجموعة من المبادئ، وهي (متولي، ٢٠١٧، ص ٢٣٨)
  - مبدأ الحرية: كل شخص له نفس الأهلية المطلقة التي تغيره ضمن منظمة مناسبة تماماً من الحريات القاعدية المتساوية.
  - مبدأ تكافؤ الفرص: ويعني أن نعطي الجميع الفرصة المماثلة وتراعي الشروط التي يوضعون فيها.
  - مبدأ الاختلاف: يجب أن يستجيب أشكال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بشرطين هما أن يرتبط بوظائف ومواقع مفتوحة للجميع ضمن ظروف عادلة متكافئة الخطوط ثم يجب أن تكفل أكبر قدر المنفعة لأعضاء المجتمع الأكثر حرماناً.
  - مبدأ الاستحقاق: ويعني أن التساوي في إتاحة الفرص لا يعني التساوي في الاستحقاق لأن الاستحقاق، مرتبط بالجهود المبذولة، وبالكفاءات أو القدرات التي يتوفر عليها الشخص فما يناله كل بحسب كفاءاته وقدرته.

- توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين: انه من دون إشباع الحاجات لا تكتمل للفرد إنسانيته ولا يتوافر له حقه من الكرامة وعلى ذلك فان إقرار العدالة يقتضي توافر ظروف ومؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية تساعد كل فرد على إشباع احتياجاته (حسين، ٢٠٢١، ص ١٢٧٥).
- إن مدلول العدالة الاجتماعية يقتضي وجود مؤسسة مسؤولة عن توزيع وتنسيق الخدمات الاجتماعية في المجتمع ويزاد هذا المطلب أهمية في ظل ندرة الموارد وكثرة الاحتياجات وتنوعها (سلامة، ٢٠١٢، ص ٣٦٢٤).
- ضرورة تنظيم التعاون الاقتصادي والاجتماعي على أساس تحقيق أقصى نفع ممكن للأقل تميزاً وضمان المساواة في الوصول للفرص تحت كل الظروف (بحراوي، ٢٠١٤، ص ٥٨١٨).

#### سابعاً: أنواع العدالة:

- ويميز البعض بين أنواع معينة من العدالة وفقاً لطبيعة السياق الذي تمارس فيه فهناك أربعة أنواع لم يخرج عنها طوال التاريخ الإنساني، وهي (الحديدي، ٢٠١٤، ص ٤٥)
- ١- عدالة التكافؤ. تظهر هذه العدالة لدى الأفراد اللذين ينتمون إلى جماعة معينة، ممن يدركون أنفسهم بوصفهم وحدة واحدة، إذ يشترك الجميع في تقاسم المخرجات بالتساوي (الفرد من أجل الجماعة والجماعة من أجل الفرد).
  - ٢- عدالة الحاجات: يتم بموجبها توزيع الموارد بين الأفراد على أساس تلبية أكثر حاجاتهم إلحاحاً، بصرف النظر عن مدخلاتهم أو أدائهم، ودون الأخذ بمبدأ التكافؤ.
  - ٣- عدالة الإنصاف: تبرز في مواقف الاعتماد المتبادل، كما في السوق حيث يعمل الفرد على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته.
- وهناك من يرى أنواع العدالة الاجتماعية تتمثل في (حسين، ص ١٢٦٨):
- ١- العدالة التوزيعية: تتمثل في توزيع موارد المجتمع على الأفراد بشكل عادل لان قضية العدالة هي قضية توزيع بالدرجة الأولى قضية تتعلق بالنصيب النسبي من الناتج القومي.
  - ٢- العدالة التصحيحية (التعويضية): أي كيفية نقل حقوق الملكية لصاحبها الشرعي باعتبار ان النقل يعكس نوعاً من تصحيح العدالة (داوود، ٢٠١٧، ص ٣٥).
  - ٣- العدالة الإجرائية: تتحقق عندما تتاح لجميع الأفراد الفرص العادلة للمشاركة بصورة إيجابية (إسماعيل، ٢٠١٩، ص ٨٩).

كما توجد أنواع أخرى للعدالة نذكر منها (مركز هودو، ص ٧)

- العدالة الاقتصادية:

تشمل العدالة الاقتصادية المبادئ الأخلاقية التي ترشدنا أثناء إنشائنا للمؤسسات الاقتصادية؛ حيث تحدد تلك المؤسسات الكيفية التي يكسب بها الفرد قوت يومه وإبرام التعاقدات وتبادل السلع والخدمات مع الآخرين.

- العدالة الانتقالية:

تُشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات.

- العدالة التشاركية:

يقصد بها مقدار مساهمة الشخص في مدخلات العملية الاقتصادية من أجل كسب العيش، وهذا يتطلب فرصًا متساوية في تملك الأصول الإنتاجية وتساوي الفرص في المساهمة في الإنتاج.

- العدالة الاتصالية:

وهي تقوم على علاقة الأفراد بعضهم مع بعض داخل المجتمع فهي بذلك مرتبطة بمبدأ المساواة (الصادق، ص ٩٣).

ثامناً: نظريات في العدالة الاجتماعية:

١- نظرية جون رولز (١٩٢١-٢٠٠٢م) :

تعتبر العدالة الاجتماعية عند جون رولز فكرة فلسفية لا سياسية. ويستخدم العدالة الاجتماعية لوصف التحرك الدولي باتجاه تطبيق العدالة في العالم، وتشكل حقوق الإنسان والمساواة أهم دعائم العدالة الاجتماعية؛ فالحرريات الأساسية عند رولز هي حرية العمل المشترك وحرية التفكير، وحرية التعبير والصحافة، حرية التنقل، وحرية اختيار الوظيفة، حرية التجمع (محمد، ٢٠١٦، ص ٣٥).

٢- النظرية النفعية:

وهدفت هذه النظرية إلى الوصول بالمنفعة الجماعية لحدّها الأقصى، وتقوم على المحددات الفرضية

التالية (أبو النصر، ٢٠١٦، ص ٣٩)

- يصبح المجتمع أكثر عدلاً عندما تصل فيه المنفعة الجماعية إلى أعلى مؤشر لها متجاوزة في ذلك المنفعة التي تتحقق من مجموع الفائدة لكل الأفراد في الجماعة.

- اعتبار أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين تكلفة إضافية في الإنتاج تتسبب في تدهور حالة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وبالتالي تدنى حاجتها إلى الأيدي العاملة وهو ما يرفع مؤشرات البطالة ويهدد النفعية الجماعية.

٣- نظرية المساواة ل آدمز (١٩٦٥):

تعتبر نظرية المساواة هي النموذج الأول لعدالة التوزيع حيث وضعت كإطار توضيحي للمنظمات لمساعدتهم على وضع سياسة عادلة للأجور ومن ضمن افتراضات النظرية ضرورة وجود مجموعة من المعايير التي تسهم في تحقيق المساواة في الأجور. وان مشاعر الرضا ترتبط بنتائج تطبيق المساواة في العمل (عبد الفتاح، ٢٠١٥، ص ٤٤٧).

#### تاسعاً: أسس تحقيق العدالة الاجتماعية وآليات تحقيقها:

تعددت وتتنوع الوسائل التي تستخدمها دول العالم من أجل تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية بين أقاليم البلد الواحد ، أو بين الريف والحضر ، وتختلف هذه الوسائل من دولة لأخرى ، لان تحقيق العدالة يعتمد علي مصفوفة واسعة من المتغيرات التي يجب وضعها في الاعتبار عند صياغة الاستراتيجية العامة للتنمية ومنها مستوي التطور الاقتصادي والإنتاجي ، وبالنظر إلي الأحياء الكبيرة وموقع الحي و علاقته بمراكز المدينة، ومراكز التركيز السكاني ومناطق الجذب السكاني في المدينة فضلا عن متغيرات أخرى كثيرة مثل حجم الموارد المخصصة لكل مدينه ، وتنمية الأحياء العشوائية في إطار خطة تنمية قومية، وتعتبر هذه المتغيرات بمثابة مؤشرات عامة لتحقيق العدالة الاجتماعية(مطر، ٢٠١٢، ص ١٠١).

ويمكن تحديد بعض الأسس التي تحقق العدالة الاجتماعية في النقاط التالية (متولي، ص ٢٤١):

١- المساواة: هي أساس الديمقراطية وهي بكل تأكيد تحقق العدالة وتجسد هذه المساواة في الحقوق والواجبات على اختلاف أنواعها فمجتمع المساواة الكل يتمتع بالحقوق والواجبات بمساواة كاملة.

٢- ضمان الحاجات الإنسانية: ينبغي أن تكون غاية السياسات التنموية في كل دول العالم هي مقابلة الحاجات الأساسية لكل السكان، ويمكن تقسيم هذه الحاجات إلى:

- سلع استهلاكية معينة.

- خدمات أساسية مثل التعليم والصحة وغيرها.

- حق المشاركة: في اتخاذ القرارات التي تؤثر على تنمية الشخص نفسه.

٣- تكافؤ الفرص: هي مساواة إنسانية ينظر فيها إلى تعادل جميع القيم بما فيما القيمة الاقتصادية.



العدالة الاجتماعية هدف سام وضرورة حياتية ويجب أن تسعى كل الدول إلى تحقيقها، بغض النظر عن الخلفية الدينية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لهذه الدول، ومع ذلك يجب الأخذ في الاعتبار أن هدف العدالة لن يتيسر تحقيقه دفعة واحدة، ولا في زمن قصير، إنما تدعو الاعتبارات العملية إلى ضرورة تجزئة هذا الهدف إلى مكونات يستهدف تحقيقها في مراحل زمنية متتالية (محمد ٢٠٢١، ص ١٢٧٦)، ويتوقف النجاح في مسعى العدالة الاجتماعية على أمرين (العيوي، ص ١٦٠)

الأول: جدية سياسات التنمية وحرصها على مراعاة متطلبات الشمول وعلى عدم انحراف مسارها عن المسار المحقق لمتطلبات الاستدامة والاستقلال.

الثاني: التجديد المستمر للإجراءات التي تهدف إلى تصحيح الانحرافات عن المسار السوي للعدالة الاجتماعية جراء ما قد يحدث من تركيز للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو هيمنة سياسية من جانب قوى داخلية أو خارجية

#### عاشراً: العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة:

تعتبر التنمية الاجتماعية مفهوم شامل يشير إلى نهج كلى يسعى إلى التقدم والنهوض الاجتماعي للأفراد وكذلك المؤسسات المجتمعية على نطاق واسع. ( loew,2008,p370 )

وتهدف التنمية الاجتماعية الى القضاء على الجوع والفقر، وتحسين التعليم ومحو الأمية، والحد من وفيات الرضع والأمهات، وإنهاء التمييز بين الجنسين والقمع، وتعزيز المشاركة في العملية السياسية (midgley,2013,p6)

كما أقرت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة اهداف التنمية المستدامة في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر عام ٢٠١٥ وهى بمنزلة الاطار المرجعي للمرحلة المقبلة وتضمنت ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية شملت ابعاداً جديدة في التنمية منها التأكيد بشكل مباشر على ضرورة اعلاء قيم المساواة والعدل بين الدول وبين الفئات المختلفة داخل المجتمع الواحد على ان يكون ذلك دون تمييز على أساس اللون والجنس او الدين كما تبنت الأهداف في صورتها الحالية مفهوم العدالة البيئية فان مجرد اشارتها الى قضايا اللامساواة والعدالة الاجتماعية يعد بمنزلة اعتراف بأهمية ومحورية هذه القضايا في عملية التنمية وقد شملت هذه الأهداف جميع ابعاد عملية التنمية كالبعد البيئي والنوعي وقضايا غياب المساواة لأول مرة بحسبانها احد العوائق الأساسية امام تحقيق التنمية المستدامة ونص الهدف العاشر على ضرورة الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وتضمنت غايات هذا الهدف عدداً من الإجراءات التي يجب على البلدان اتخاذها من اجل تقليل الفجوة في الداخل وتحقيق المساواة في الفرص ومساعدة البلدان النامية على تقليل الفجوة في الداخل وقد جاء تضمين

هذا الهدف ضمن اهداف التنمية المستدامة بمنزلة انهاء الجدل حول مدى الارتباط بين التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية (عبدالحاميد, ٢٠١٧, ص ٢٠).

ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الشراكة بين الدولة والمواطنين ينبغي ان يتم ذلك من خلال ضمان الحقوق الكاملة للمواطنين وتتم العدالة الاجتماعية ايضاً من خلال ازالة كافة اشكال التمييز بين النوع او اللون او العرق او الدين او الطبقة. (ناجي, ٢٠١٣, ص ٣٤٠)

ويمكن توضيح دور كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء التنمية المعنيين بتحقيق العدالة الاجتماعية على النحو التالي: (استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠).

**دور الدولة ويتمثل في:** في اتاحة الخدمات الاساسية وضمان مستوى جودتها وتوزيعها بشكل متوازن بين الاقاليم المختلفة مما يتطلب تبنى حزمة من السياسات العامة التي تراعى التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي من ناحية وضمان عدالة توزيع ثماره من ناحية اخرى كما تتولى الدولة توفير شبكات الرعاية والحماية المجتمعية وتوسيعها وترشيد ادارتها كما تضع الدولة الاطر التشريعية والمؤسسية والادارية السليمة التي تضمن محاربة الفساد والممارسات الاحتكارية والعمل على حماية المستهلك هذا بالإضافة الى توفير بنية معلوماتية تتيح قدرأ اعلى من الكفاءة والشفافية فى ادارة منظومة العدالة الاجتماعية وتمويل ودعم البرامج التنموية والمبادرات المعنية بتمكين المرأة والشباب والفئات المهمشة .

**دور المجتمع المدني:** ويتعلق بالإسهام في العمل الخيري الهادف الى تقليل وطأة الفقر والتأثير السلبي للفجوات المجتمعية وتحقيق التمكين واتاحة فرص الحراك الاجتماعي كما يمتد دور المجتمع المدني الى التعاون والتنسيق مع الدولة فى خدمة اولويات العدالة الاجتماعية

**دور القطاع الخاص الوطني الذي يشارك فى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوسع فى برامج المسؤولية المجتمعية للشركات بالتنسيق مع شركاء التنمية وتحقيق التكافؤ فى فرص التشغيل اللائق دون تمييز.**

#### **الحادي عشر: العدالة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية:**

تعتبر العدالة الاجتماعية احدى القيم الأساسية التي ترشد الخدمة الاجتماعية وذلك مما اكسبها ميزة التفرد بين كل مهن المساعدة الإنسانية، ومن ثم نبتت جذور العدالة الاجتماعية وربت في الأرض وحملت تاريخ المهنة وحفلت بها سجلات الممارسة (أبو النصر، ٢٠١٦، ص ٣٤٥).

وبالرغم من الإقرار بأهمية وإيجابية العلاقة بين العدالة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، على اعتبار أن مفهوم العدالة رافق الخدمة الاجتماعية منذ بداياتها إلا أن جهودا لا زالت تبذل للوصول لتوضيح مفهوم وتعريف العدالة الاجتماعية، وعلاقتها بالخدمة الاجتماعية نظريا وتطبيقيا، ومن ضمن هذه الجهود إجراء دراسات متعددة، إلا أن هذه الدراسات لا زالت قليلة وقد أولت المنظمات الدولية المعنية بالخدمة الاجتماعية اهتماما بالغا بالعدالة الاجتماعية، باعتبارها قيمة أخلاقية ووظيفة أساسية للخدمة الاجتماعية، كما تناولتها المواثيق الأخلاقية للمهنة باهتمام حيث أشار الميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية، إلى أن من أهم أهداف الخدمة الاجتماعية، تعزيز العدالة الاجتماعية، وإحداث التغيير الاجتماعي وبالتالي فإن الأخصائيين يسعون لفتح الأبواب من أجل أن يحصل كل شخص على فرصة وخصوصا أولئك الذين هم بحاجة. (الكفاوين، ٢٠١٨، ص ١٩٥).

#### الثاني عشر: العدالة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي:

ويُعد التخطيط الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية المنهج والأداة الأساسية لتحقيق الإصلاح الاجتماعي بل المنهج الوحيد للإصلاح الاجتماعي وللارتقاء بنظم الرعاية الاجتماعية في حياة المواطن يتحكم التخطيط في ديناميات الإصلاح الاجتماعي وقوته واتجاهاته تجاه إطار فكري وثقافي محدد كأداة لتحقيق العدالة والمساواة ومقابلة الحاجات والمطالب الجماهيرية وتدعيم المشاركة الاجتماعية والإصلاح في المجتمع، كما أن التخطيط كأداة ومنهج للإصلاح الاجتماعي فإنه يعمل على مواجهة المشكلات المتوقعة من الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (خزام، ٢٠١٢، ص ٣٨٠٠)

#### مراحل التخطيط لتحقيق العدالة الاجتماعية

يمكن توضيح مراحل التخطيط لتحقيق العدالة في ثلاث مراحل وهي (سرور، إسماعيل، ٢٠٢٣،

ص ١٩٩)

#### - مرحلة وضع الخطة:

تحديد الاحتياجات والمشكلات التي يعاني منها الفقراء وتحديد الأولويات المراد تحقيقها وتحديد الموارد والامكانيات الموجودة بالمجتمع وتحديد البرامج والمشروعات التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء اتخاذ القرارات التي تسهم في تحقيق العدالة ووضع خطة وسياسة عمل يوضح بها كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية.

#### - مرحلة تنفيذ الخطة:

وضع هيكل تنظيمي محدد المسؤوليات والاختصاصات لتنفيذ الخطط وتحقيق التعاون والتنسيق بين أجهزة التخطيط والتنفيذ، توفير الموارد اللازمة وتقليل الوقت والجهد وتحقيق الشراكة بين الدولة والمواطنين

البريد الإلكتروني: [swork\\_journal@aswu.edu.eg](mailto:swork_journal@aswu.edu.eg)

الموقع الإلكتروني: [/https://sjss.journals.ekb.eg](https://sjss.journals.ekb.eg)

والقطاع الخاص والمجتمع المدني اثناء تنفيذ الخطة.

- مرحلة المتابعة والتقييم:

ضرورة تشكيل لجان لمتابعة الأساليب المحددة للتنفيذ وتشكيل لجان لمتابعة أداء العاملين وتحديد نقاط القوة والضعف عند تنفيذ البرامج والمشروعات ووضع خطط للتحسين والتطوير المستمر للخدمات المقدمة.

## المراجع

- (١) إبراهيم العيسوي. (٢٠١٤) العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بثورة مصر، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٧٤.
- (٢) العدالة الاجتماعية. (٢٠١٦)، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ص ٥.
- (٣) أمل محمد سلامة. (٢٠١٢) تمكين الجمعيات الأهلية من استخدام مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد ٣٢، الجزء العاشر، ص ٣٦٢٤.
- (٤) تمارا محمد عبد الله (٢٠١٦) العدالة الاجتماعية مجلة الخدمة الاجتماعية الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع ٥٦، ج ١، ص ١٢٧.
- (٥) حازم محمد إبراهيم مطر (٢٠١٢) اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة، دراسة ماجستير، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.، ص ١١٤.
- (٦) حسن احمد على. (٢٠٢١) سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ص ١٢٥.
- (٧) دينا إبراهيم متولي. (٢٠١٧) لعدالة الاجتماعية والتخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية بالريف المصري، مجلة الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع ٥٨، ج ٩، ص ٢٣٨.
- (٨) سلوى عبد الحفيظ بحراوي. (٢٠١٤) اتجاهات المرأة نحو العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات رعايتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، ع ٣٦، ج ١٥، ص ٥٨١٧.
- (٩) شاريهان محمد الصادق. (٢٠٢٠) تصور مقترح لتوظيف الكوونات التعليمية في تحقيق العدالة لطلاب الجامعة في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد ٢١، ص ٩٥.
- (١٠) شعبان عبده أبو العز. (٢٠١٢) "العدالة الاجتماعية غاية ثورة يناير"، المؤتمر السنوي الدولي الخامس لكلية الحقوق: العدالة بين الواقع والمأمول، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، مج ١، ص ٤٢٧.
- (١١) صلاح هاشم. (٢٠١٨) العدالة والحق في التنمية، القاهرة، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ص ١٣.
- (١٢) طارق عبد العال. (٢٠١٤) اعتبارات تحقيق العدالة الاجتماعية، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين: إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، مج ١، ص ٦.
- (١٣) عفاف احمد محمد. (٢٠١٦) العدالة الاجتماعية منظور مقارن، مجلة التنوير المعرفي، ع ١٦، ص ٣٥.

- (١٤) عماد حمدي. (٢٠١٠) العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية حياة المرأة العاملة: دراسة مطبقة على المرأة العاملة بالتربية والتعليم بمحافظة البحيرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية، ع ٢٨، ج ٦، ص ٣٦٦٩.
- (١٥) عمر يوسف. (٢٠١٦) نحو نموذج تنموي لمقابلة أهداف العدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا: نموذج التنمية الشاملة والمستقلة، مركز التنوير المعرفي، مجلة التنوير، ع ١٤، ص ٥٧.
- (١٦) كمال الدين حسين محمد. (٢٠٢١) العدالة الاجتماعية في السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. أسيوط، كلية الشريعة والقانون، مجلة الشريعة والقانون، العدد الثالث والثلاثون، الجزء الثاني، ص ١٢٧٦.
- (١٧) لمياء جلال الدين محمد. (٢٠٠٩) التخطيط لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء في مصر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٢٦، ج ٥، ص ٢٦٠٦.
- (١٨) محمد زكى أبو النصر. (٢٠١٦) العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الإقصاء، القاهرة، دار الفيروز للنشر والتوزيع، ص ٣٩.
- (١٩) محمد عبد الفتاح عبد الفتاح. (٢٠١٥) أسس العدالة الاجتماعية ونظرياتها، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع ٥٣، ص ٤٤٧.
- (٢٠) محمود محمد الكاوين. (٢٠١٨) العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٥.
- (٢١) منار محمد إسماعيل. (٢٠١٩) التعليم كمرکز لتحقيق العدالة الاجتماعية في المناطق الأكثر فقرا في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، جامعة عين شمس، كلية التربية، مج ٤٣، ع ١٤، ص ٨٩.
- (٢٢) منى الحديدى. (٢٠١٤) العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، المجلد الثاني، ع ١٤، ص ٤٥.
- (٢٣) وفاء على داوود. (٢٠١٧) العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، ع ٩، ص ٣٥.
- (٢٤) محمد شاه جلال. (٢٠١٨) العدالة الاجتماعية ونظام الإرث في الإسلام، بنجلاديش، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، المجلد ١٤، ص ٨٥.

- (٢٥) انجى محمد عبد الحميد. (٢٠١٧) تطور مفهوم العدالة الاجتماعية في أدبيات التنمية الدولية :رؤية نظرية, القاهرة , مؤسسة الاهرام , مجلة الديمقراطية , مج١٧, ٦٨٤, ص ٢٠
- (٢٦) احمد عبد الفتاح ناجى. (٢٠١٣) التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية الحديثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص٣٤٠
- (٢٧) ماجد سرور، حسام إسماعيل (٢٠٢٣) رؤية تحليلية لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من منظور التخطيط الاجتماعي، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد٧٧ العدد ١، ص١٩٩
- (٢٨) منى عطية خزام. (٢٠١٢) التخطيط لتحقيق الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية، كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون: مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، المجلد ٩، ص٣٨٠٠.
- (٢٩) استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠. محور العدالة الاجتماعية.

(30)Francis J. Turner .(2005) Encyclopedia Of Canadian Social Work, Canada, Wilfred Laurier Univ. Press, P. 370.

(31) Gary R. Lowe) 2008) Social Development " Encyclopedia of Social Work" (20th ed.,Vol.4 "S-Y" , NASW, Washington, P. 38 .

(32) James midgley (2013) social development , theory &practice uk. sage pub.p6